الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

إنها لإحدى الكُبَر أن يجلس نظام أردوغان وفصائله على طاولة واحدة مع بوتين، وذلك في صفقة بيع مهينة ومشينة، صفقة بيع حلب وأهل حلب وما بعد حلب، ويَعُدُّ ذلك نصراً يهنئ بوتين عليه! إنها لإحدى الكبر أن تزيد إيران جريمة روسيا جريمة، وتُضاعف وحشيتها وحشية، وتنافس روسيا في المجازر والمقابر! وإنها لإحدى الكبر أن تُسلم حلب لنظام الطاغية، ويكون تسليمها تقديماً لقرار جنيف بأن تتقاسم تلك الفصائل التي باعت دينها بثمن بخس، تتقاسم الحكم البئيس مع أزلام النظام، فتنقض غزلها من بعد قوة كادت تجعل النظام أثراً من بعد عين! وإنها لإحدى الكبر أن يتسابق الحكام في بلاد المسلمين على الترحيب بمفاوضات الشؤم القاتلة في أستانة وجنيف وسلالتهما، وذلك بدل أن ينصروا أهل الشام، لكن أنّى لهم ذلك وهم مقرَّنون برباط في الخيانة غليظ... قاتلهم الله أنى يؤفكون.

اقرأ في هذا العدد:

- توتر علاقات تركيا مع أمريكا بين الحقيقة والخداع ...٢
- روسيا ومتاهة البحث عن المجد المفقود ...٢
- محطات من عمر ثورة تونس في ذكرى انطلاقتها السادسة ...٤
- منتدى دافوس الاقتصادي ٢٠١٧: العولمة وصراع العمالقة ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٢٧ من ربيع الآخر ١٤٣٨ هـ/ الموافق ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ مـ

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ١١٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

من ينادي بالإصلاح في الأردن ينتهي به المطاف في محكمة أمن الدولة!

بقلم: حاتم أبو عجمية – الأردن

قام مدعي عام محكمة أمن الدولة في الأردن يوم الثلاثاء ١٧ كانون الثاني/يناير بتوجيه تهمة (التحريض على تقويض نظام الحكم) لثمانية أشخاص بينهم نائب سابق، بسبب منشورات لهم على موقع "فيسبوك" وقد أوقفتهم الأجهزة الأمنية منذ يوم الخميس ١٢ كانون الثاني/يناير على ذمة القضية.

وفي التفاصيل أن القبض عليهم جاء بعد ساعات فقط من عقدهم اجتماعا في بيت أحدهم يوم الخميس فيما عرف لاحقا باجتماع (الموت أو إصلاح البلد) لصياغة مطالبهم وتحديد آليات البدء في تحرك شعبي واسع النطاق يطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي، كما يكشف عن بؤر الفساد ويفضح الفاسدين.

وتمحورت مطالب الاجتماع على نشر قوائم بأسماء الفاسدين، والمطالبة بإبعادهم عن المسؤولية، وإرسال وفد إلى السفارة البريطانية في العاصمة عمان للمطالبة بجلب وليد الكردي "وهو متهم بقضية فساد"، وتوجيه رسالة واضحة للملك للقاء المعارضة.

كما ناقش الاجتماع أيضا، المطالبة بإلغاء التعديلات الدستورية الأخيرة ومخاطبة السفارات بذلك، وإلغاء محكمة أمن الدولة، وإلغاء الأحكام القضائية بحق الحراكيين وإعادة المفصولين عن العمل بالإضافة إلى وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي بتحديد حد أعلى للرواتب وبأثر رجعي،... وجمع تواقيع الأردنيين على ذلك.

وكان النائب السابق قد نشر على صفحته على الفيس بوك في الخامس من كانون الثاني/يناير متسائلا "ما الذي يجري في الأردن"، «وهل يعلم الملك بذلك؟". وقال في بيانه الذي جاء بعنوان (النداء الأخير) "شعب يجلد كل يوم بالضرائب ورفع الأسعار حتى شارف على الجوع". وأضاف موجهاً كلامه للملك "تكلم وقل شيئا، نتمنى أن نسمع منك خطاباً شاملاً يوضح كل شيء".

اللافت للنظر في هذه الأخبار أن غالبية المعتقلين هم من أبناء النظام؛ فأحدهم لواء متقاعد من دائرة المخابرات وناطق فيما يسمى تيار المتقاعدين العسكريين، وآخران برتبة عميد متقاعد ونائب سابق ونشطاء حراكيون. وجاء الاعتقال قبل مناقشة إقرار الموازنة وتمرير حزمة من القرارات تفضي لرفع الأسعار والتضييق على أهل البلاد.

ولفهم الحدث لا بد من النظر إليه في سياق الوضع العام للأردن وللمنطقة بشكل عام. فالظروف الاقتصادية للأردن والمديونية المتفاقمة والعجز في الموازنة وشروط ووصفات صندوق النقد الدولي التي لا ترى حلولا اقتصادية إلا بفرض ضرائب جديدة ورفع كل أشكال الدعم عن السلع والخدمات مما يفاقم الأوضاع المعيشية للناس في ظل تجمد عجلة الاستثمار وتوقف المنح الخليجية، بالإضافة للسرقات والفساد المستشري في كل مناحي ومكونات الدولة ورجالاتها، حتى أصبحت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على القروض والمنح ولا يمكن أن تستغني عن الاقتراض والاستجداء لدرجة أن قاضي القضاة (إمام الحضرة) وفي خطبة الجمعة الماضية يعلنها صراحة ويستجدي بكل صفاقة من نواطير الخليج ويطلب عونهم ومالهم ويقول إن السيل قد بلغ الزبى... وأن إخوانكم في الأردن ضاقت الأخطار حولهم واشتدت... ويحذر من دعاة الفتنة ويشدد على التحذير من الخروج إلى الشوارع.

إضافة للوضع الأمني وما سمي (بالاختراقات!) التي حدثت في البلد وكان آخرها ما حصل في الكرك وقريفلة ومعان وما لحقها من تغييرات في مواقع قيادة

..... التتمة على الصفحة ٢

جواب سؤال

المستجدات الأخيرة في القضية القبرصية

من إصدارات أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

السؤال:

اختتمت المفاوضات القبرصية الجمعة ٢٠١٧/١/٢٠، وكانت قد استؤنفت في ٢٠١٧/١/١٨... وكانت هذه المباحثات قد ترنحت منذ بداية ٢٠١٣ ثم توقفت منذ تشرين ثان ٢٠١٤... وعادت وانطلقت في شهر أيار ٢٠١٥ واستمرت في توقف وتقطع إلى أواخر ٢٠١٦... ثم انطلقت قوية بشكل لافت للنظر في ٢٠١٧/١/٩ في جنيف لإعادة توحيد قبرص بمشاركة زعيم القبارصة الأتراك مصطفى أكينجي، ونظيره القبرصي اليوناني نيكوس أناستاسيادس، ثم انضمت إلى المفاوضات الدول الثلاث الضامنة لأمن قبرص وهي تركيا واليونان وبريطانيا إلى جانب الاتحاد الأوروبي... فما الذي استجد في قضية قبرص حتى تستأنف بهذا الشكل النشط؟ وما الحل المتوقع للقضية القبرصية؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب:

لكي نجيب على هذه الاستفسارات نستعرض هذه المسألة من جوانبها المختلفة: (المحلية، والإقليمية، والدولية)، ثم الجوانب المتداخلة (محلياً وإقليمياً ودولياً)... ومن ثم تتبين المستجدات التي تسببت في هذا التحرك النشط، وبعد ذلك نرى الحل المتوقع لهذه المسألة بإذن الله:

أولاً: الجوانب المحلية:

إن خلفية الأزمة القبرصية محلياً هي الصراع على السلطة بين القبارصة الأتراك المسلمين والقبارصة الروم، فمن أجل الاستفراد بالسلطة وطرد المسلمين الأتراك من أجهزة الدولة قام القوميون من القبارصة الروم بوضع ما عرف وقتها بخطة أكريتاس ١٩٦٣ والقاضية بإزاحة الأتراك من مناصبهم تمهيداً للاتحاد مع اليونان، وبدأت عملية الانتقام الدموية من المسلمين، فكانت المجازر وعمليات التهجير والتجريد من الممتلكات هي السياسة التي اتبعها القبارصة الروم من أجل الاتحاد مع اليونان، ولم يكن ذلك بعيداً عن الأصابع البريطانية. ومن الجدير ذكره أن بريطانيا الحاكم الفعلي للجزيرة آنذاك وصاحبة أكبر قاعدتين عسكريتين فيها قد منحت الاستقلال للجزيرة عام ١٩٦٠ بشرط تخلي القبارصة اليونان عن فكرة الاتحاد مع اليونان والمسماة إينوسيس مقابل تخلي الأتراك عن فكرة الاتحاد مع تركيا والمسماة "تقسيم". وبحلول عام ١٩٦٧ كان الانقسام الفعلي سيد الموقف في الجزيرة، وطفت على السطح حالة العداء بين القبارصة الروم والقبارصة من المسلمين الأتراك.

ثانياً: الجوانب الإقليمية:

كانت اليونان تقف خلف القبارصة الروم وتوفر لهم الدعم وتخطط لضم الجزيرة إليها، وفي المقابل كانت تركيا توفر شيئاً من الدعم للمسلمين الأتراك، فكانت الدولتان هما القوى الإقليمية التي تغذي حالة الانقسام المحلية في قبرص. وفي ١٩٧٤/٧/١٥ دعم المجلس العسكري اليوناني بإيعاز من أمريكا انقلاباً عسكرياً في قبرص ليحسم الانقلابيون مسألة الانضمام إلى اليونان، وكان يفترض أن تبدأ عملية ضم اليونان الفعلية لقبرص لولا تدخل الجيش التركي بعد خمسة أيام من الانقلاب القبرصي، واجتياحه شمالي الجزيرة بإيعاز من الإنجليز، ثم قام الجيش التركي بتحويل الملاذات الصغيرة والمنعزلة أحياناً للمسلمين الأتراك إلى منطقة واحدة متواصلة جغرافياً وتقدر مساحتها بـ٣٣٣٥ كم مربعاً، أي ثلث أراضي الجزيرة، لكنها لا تضم إلا ٢١٠ آلاف نسمة، أي خمس سكان الجزيرة. وهاتان القوتان، أي تركيا واليونان هما القوى الإقليمية المؤثرة في قبرص، ولكن لكيان يهود تأثير أيضاً، لكنه خفي، في الجوانب الأمنية والاقتصادية خاصة اتفاقيات الغاز.

ثالثاً: الجوانب الدولية:

منذ أن ضمتها بريطانيا لها رسمياً عام ١٩١٤ بداية الحرب العالمية الأولى، وحتى وقت قريب فإن بريطانيا

..... التتمة على الصفحة ٣

جولة أردوغان في أفريقيا والهدف من ورائها

أردوغان يتوجه إلى تنزانيا في مستهل جولة إفريقية

غادر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يوم الأحد، مطار أتاتورك الدولي بإسطنبول متوجهًا إلى تنزانيا في مستهل جولة إفريقية تشمل أيضًا موزمبيق ومدغشقر. وكان في وداع أردوغان بالمطار عدد من المسؤولين الأتراك، أبرزهم والي مدينة إسطنبول واصب شاهين، ورئيس بلديتها قدير طوب باش، ومدير أمنها مصطفى جاليشكان، وآخرون. ويرافق الرئيس التركي في جولته الإفريقية التي تستمر حتى ٢٦ كانون ثانٍ/يناير الجاري عقيلته أمينة، ووزراء الخارجية مولود جاويش أوغلو، والاقتصاد نهاد زيبكجي، والطاقة والموارد الطبيعية براءت ألبيرق. (تركيا بوست)

الراية : **إن جولة أردوغان هذه لإفريقيا ليست لمصلحة أهلها، بل ليست لمصلحة تركيا، وإنما هي امتداد للدور الذي رسمته أمريكا لتركيا لتنفيذ أهداف أمريكا، حيث إن جولة أردوغان الإفريقية هذه جاءت لتعميق وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع القارة السمراء البكر، لصالح سيدته أمريكا في صراعها مع بريطانيا عبر زيادة الاستثمار والتعاون التجاري بين الطرفين. وقد دخلت تركيا في هذا الصراع الأمريكي الإنجليزي عبر تقديم المساعدات الإنسانية لقارة إفريقيا من أجل سيطرة أمريكا عليها.**

مؤسسة الإغاثة العالمية شاهد على وحشية وفساد المبدأ الرأسمالي

ثمانية أشخاص يمتلكون نصف ثروة العالم

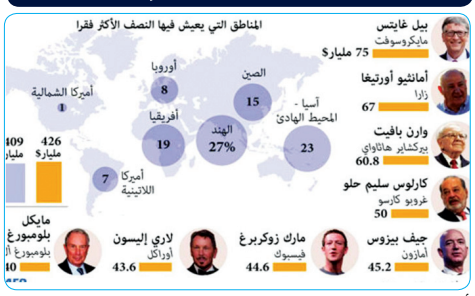

أظهر تقرير صادر عن مؤسسة الإغاثة العالمية "أوكسفام" أن ثمانية أفراد فقط، جميعهم رجال، يمتلكون ثروة تعادل ما يملكه النصف الأفقر من سكان العالم، وطالبت المؤسسة بالعمل على تقليص دخل أولئك الذين يتصدرون القائمة. وأشار تقرير أوكسفام إلى أن التفاوت في الثروات أصبح أكثر اتساعا من ذي قبل مع وجود بيانات من الصين والهند تشير إلى أن النصف الأكثر فقرا من سكان العالم يمتلكون أقل مما كان مقدرا سابقا. وقالت أوكسفام التي وصفت الفجوة بأنها "فاحشة" إنه إذا كانت البيانات الجديدة متاحة فإنها كانت ستوضح أنه في ٢٠١٦ كان مجموع ما يمتلكه تسعة أشخاص يعادل ما يمتلكه ٣,٦ مليار شخص يشكلون النصف الأفقر من البشرية وليس ٦٢ شخصا كما أشارت التقديرات حينئذ. وطبقا لأحدث الحسابات فإنه في ٢٠١٠ على سبيل المقارنة كانت الأصول المجمعة لأغنى ٤٣ شخصا تساوي ثروة أفقر ٥٠٪ من سكان الأرض. (CNBC عربية)

الراية : **إن تقرير أوكسفام هذا شاهد جديد على فساد المبدأ الرأسمالي، وهو يبرز خطأ النظرية الاقتصادية الرأسمالية، التي اعتبرت أن المشكلة الاقتصادية سببها الندرة النسبية، وأن علاجها يكمن في زيادة الإنتاج أو ما يعرف بزيادة الإنتاج الأهلي دون النظر في توزيع الثروة على الأفراد، نعم إنه يبطل واقعياً نظرية الندرة النسبية التي تعتبر أن الموارد غير كافية لإشباع حاجات الناس، ليتضح أن موارد الأرض تكفي ساكنيها وتزيد لو وزعت توزيعا عادلاً، لكن مع وجود طبقة الرأسماليين الذين يزدادون ثراءً فاحشاً على حساب قوت البشر وأرواحهم فمن الطبيعي أن لا يبقى لملايين الناس كسرة خبز يقيمون بها أودهم. وهذه النظرة الاقتصادية الباطلة، التي خلطت بين وسائل زيادة الثروة وبين توزيعها، تسبب المشاكل الاقتصادية المزمنة من مثل الركود والبطالة والفقر، كما سببت العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية التي كان آخرها الأزمة الاقتصادية المالية عام ٢٠٠٨ والتي لا زالت بعض الدول تعاني من آثارها. كما أن الرأسمالية أفرزت طبقة ممن يعرفون ببارونات المال والنفط، وهم أولئك المتنفذون في السياسة والاقتصاد ويديرون دفة الحكم في الدول الكبرى وفق مصالحهم دون الاكتراث بأرواح البشر أو لقمة عيشهم، مما يجعل استمرار الظلم الواقع على الناس مستمراً دون توقف بل هو في ازدياد مطرد يوماً بعد يوم. إن شعوب العالم وثرواته، من وجهة النظر الرأسمالية، عبارة عن فريسة يتصارع عليها "مصاصو الدماء" الرأسماليون الذين يتغذون على ويلات الناس وشقائهم بل على دمائهم وقوت يومهم، وليس أمام العالم من سبيل للنجاة إلاّ بالتخلص من هذا المبدأ الوحشي الاستعماري، وتبني نظامٍ يحسن رعاية الناس ويقيم بينهم العدل، ويوزع الثروات عليهم فلا تكون دُوْلَةً بين الأغنياء منهم، ويكفل إشباع حاجات الإنسان الأساسية إشباعاً كليا لكل فرد مهما كان حجم الثروة، نظامٍ ينظر للإنسان بوصفه إنساناً لا ماكينة منتجة للمالِ أو سلعة قابلة للبيع والاستبدال، فيحفظ له كرامته ويصون عرضه وماله ودمه، ولن يتحقق ذلك إلا بمبدأ الإسلام ومشروعه الحضاري الذي بات أمل البشرية من جديد وسفينة نجاتها من ظلم الرأسمالية وظلماتها.**

نظرات سياسية

توتر علاقات تركيا مع أمريكا بين الحقيقة والخداع

بقلم: أسعد منصور

هناك حقيقة سياسية علّمنا الله إياها في كتابه وهي مصدر فكرنا السياسي: ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾. فعندما لا ينطبق الكلام على الأفعال فاعلم أنه لا يوجد صدق وفي المسألة شيء آخر، وإذا كان فوق ذلك تناقض في الأقوال فاعلم أن هناك لعبا واستخفافا بالعقول.

هذه حال تركيا أردوغان، فكثيرا ما لم تتطابق الأقوال مع الأفعال، بل يحدث أحيانا تناقض في الأقوال. فترى أردوغان وأزلامه في الحكم يقولون شيئا لا يطبقونه على الأفعال، بل أحيانا يتناقضون في التصريح الواحد. فعندما قال "لن نسمح بحماة ثانية" تراه في الواقع لا يفعل شيئا، وفي النهاية يتفق مع المجرمين روسيا وإيران داعمي نظام الطاغية ينفذون حماة ثانية وثالثة ورابعة...، بل يخدع الثوار الذين سممهم بالمال القذر ويخرجهم من حلب ويسلمها لأولئك المجرمين ليفعلوا فيها أكثر مما فعل أسلافهم في حماة. فتناقضات أردوغان وأزلامه في أقوالهم وعدم انطباقها على الواقع كثيرة.

ولنأتِ إلى أقوال محمد شيمشاك نائب رئيس الوزراء التركي يوم ٢٠١٧/١/١٩ "علاقات تركيا مع أمريكا متوترة إلى درجة معينة... ويعود ذلك إلى سياسات أمريكا في سوريا ودعمها لقوات حماية الشعب الكردية ولحزب الاتحاد الديمقراطي وهما امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي، ولوجود فتح الله غولن الذي كان سببا في تعرض تركيا لمحاولة انقلاب ويوجه جماعته من ولاية بنسلفانيا الأمريكية. وآمل أن تبدي الإدارة الأمريكية القادمة تفهما أفضل ودعما أكثر لمواقف تركيا".

وهذا لا ينطبق على الواقع، فهناك طلبات لتركيا من أمريكا، وعندما لا تلبيها تنصاع تركيا لأوامر أمريكا. فمثلا، عام ٢٠١٤ عندما دخل تنظيم الدولة كوباني احتجت تركيا على اجتماع الأمريكان مع مسؤولي هذا الحزب بباريس، فقال أردوغان "حلفاؤنا وأصدقاؤنا الأمريكان يجتمعون مع حزب الاتحاد الديمقراطي وهو امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي... كيف يحدث ذلك!"، ولكن عندما طلبت أمريكا من تركيا عبر تلفون من أوباما مع أردوغان انصاعت تركيا، وقالت سندخل البيشمركة إلى كوباني، علما أن البيشمركة كانوا يتعرضون لهجوم من قبل تنظيم الدولة وانهزموا أمامه وكاد التنظيم أن يقتحم أربيل لولا التدخل الأمريكي، وإنما احتال أردوغان على الأمر ليخدع الناس، فألبسوا عناصر الحزب ملابس البيشمركة وأرسلوهم إلى كوباني.

فالتوتر الذي تتحدث عنه تركيا أحيانا هو عبارة عن طلبات من أمريكا تتعلق بمصالحها كونها تدور في فلك أمريكا لتحقيق مصالحها، فعندما لا تلبيها تقول هناك توتر بيننا، ولكن سرعان ما تنصاع للأوامر الأمريكية، فهو ليس توترا حقيقيا، وإنما مجرد مطالب فلا تلبى لها.

وأحيانا يكون استعجال من تركيا في تنفيذ خطة أمريكية، وأمريكا لا ترى في ذلك عجلة فتتريث حتى تستنفد أساليبها ووسائلها الأخرى مثل إيران وحزبها وتضع تركيا على الدور، فمنذ عام ٢٠١٣ وتركيا تلح على أمريكا لتتدخل في سوريا ولكن أمريكا قالت لا، فقيل هناك توتر بين الطرفين، وسافر أردوغان إلى أمريكا، وبعدما عاد سكت عن الحديث حول التدخل. إلى أن جاء اليوم الذي لزم فيه تدخل تركيا فانصاعت فورا عندما جاء نائب الرئيس الأمريكي بايدن يوم ٢٠١٦/٨/٢٤ إلى أنقرة فأوعز لتركيا بالتدخل وطلب من القوى الكردية الانسحاب من أمام القوات التركية حتى تنطلي اللعبة على السذج، وليرتكب أردوغان أكبر خيانة بسحب الثوار من حلب.

وربما تطلب تركيا أمرا من أمريكا أو تكون غير جادة بالطلب، وأمريكا لا ترى ضرورة في ذلك ولها مصلحة أخرى، مثل موضوع غولن، فمنذ نهاية عام ٢٠١٣ حصل الفراق بين أردوغان وجماعة غولن عندما قامت هذه الجماعة التي كانت تشاركه وتعرف خفاياه وفضحت أمر الفساد الذي تورط فيه أربعة وزراء وابن أردوغان، فأعلن أردوغان حربا عليها، ولم يطالب أمريكا بتسليم غولن، ولكن بعد محاولة الانقلاب يوم ٢٠١٦/٧/١٥ طالب به، ولكن أمريكا قالت إن تركيا لم تقدم الأوراق الثبوتية على تورط غولن، فلم تر مصلحة مستعجلة في ذلك، وبقاؤه في أمريكا حاليا يخدم أردوغان بحيث يغطي على الحقيقة وهو يعمل على تصفية جماعة الإنجليز لصالح أمريكا لتثبيت نفوذها، فيظهر لعامة الناس كأن محاولة الانقلاب من ورائها أمريكا لوجود المتهم بها غولن في أمريكا وعدم تسليمه لتركيا، وليظهر كأن هناك توترا بين الطرفين كما ذكر شيمشاك، فتغطي على ارتباط النظام التركي بأمريكا وتنفيذه لأوامرها وارتكابه للخيانات العظمى.

وكانت تركيا تقول لنعمل على إسقاط أسد وتنظيم الدولة، فقالت أمريكا فقط نعمل على إسقاط تنظيم الدولة، فتنازلت تركيا وتخلت عن موضوع إسقاط أسد حتى بدأت تعلن بصراحة ضرورة بقائه مرحليا كما تقول أمريكا، إلى أن قالت أمريكا يجب أن يبقى الأسد الآن، فلحقتها تركيا بالقول بذلك، فقال شيمشاك يوم ٢٠١٧/١/٢٠ "علينا أن نتحلى بالنهج العملي والواقعية، الحقائق على الأرض تغيرت كثيرا وبالتالي لم يعد بوسع تركيا أن تصر على تسوية بدون الأسد. هذا غير واقعي". هذه عقلية حكام تركيا يعلنونها صراحة؛ القبول بالأمر الواقع الذي تفرضه أمريكا مهما كان لأن إرادتهم بيد أمريكا. فأمريكا تعمل على تغيير الواقع لصالحها ومن ثم تجعل أتباعها في تركيا وفي غيرها يسيرون حسب هذا الواقع. ولن تكون هذه آخر خيانة يرتكبها نظام أردوغان تجاه أهل سوريا منفذا أوامر أمريكا في سبيل كسب دعمها للبقاء في الحكم.

وللحط من قيمة روسيا ولجعلها تواصل عملها في سوريا دون أن تنسحب بعدما ورطتها أمريكا هناك لتخدم المصالح الأمريكية ولئلا يلصق الفشل بأمريكا في موضوع سوريا كما فشلت فيه حتى الآن، طلبت من أردوغان الذهاب لمصالحة روسيا ليجتمع مع بوتين يوم ٢٠١٦/٨/٩ وللاتفاق معه لتسليمه حلب بقصد إغرائه بمواصلة الانخراط في سوريا لصالح أمريكا حتى لا تدرك روسيا ماذا يحدث، فصدقت روسيا ذلك عندما تحقق لها تسليم حلب الذي استعصى عليها وعلى النظام وإيران وأشياعها، فسلمت أمريكا لتركيا ملف سوريا مؤقتا للعمل مع روسيا المصابة بداء قصر النظر والغباء، ولتقوم تركيا بجلب جماعات سورية خائنة إلى مؤتمر الأستانة لتصدق روسيا بجدية الأمر كأنها تولت الأمور دون أمريكا، حتى إذا ما نجح المؤتمر تتولى أمريكا الإشراف على مؤتمر جنيف المخطط لعقده يوم ٢٠١٧/٢/٨، وإلا تبحث عن حيلة أخرى للقضاء على الثورة والمحافظة على النظام العلماني السوري التابع لها.

إذن فالحديث عن توتر العلاقات بين تركيا وأمريكا لا يكون حقيقيا، وإنما هناك طلبات لتركيا التي لا تملك إرادتها فهي أشبه بالعبد أمام سيده، فلا تلبيها أمريكا أو استعجال من تركيا ولأمريكا حسابات أخرى أو للتغطية على أمر ليظهر كأن بينهما توترا.

فما على أهل سوريا، وبخاصة الذين لدغوا من أردوغان أكثر من مرة، إلا أن ينفضوا أيديهم منه ويسقطوا أتباعه من الجماعات الخائنة ويتوكلوا على الله، وليتبعوا حزب التحرير القيادة السياسية المخلصة لتقودهم إلى إسقاط نظام الكفر وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة ■

روسيا ومتاهة البحث عن المجد المفقود

بقلم: أحمد الخطواني

منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وحتى الآن لم تتوانَ روسيا عن خوض محاولات مضنية لإيجاد موطئ قدم دولي لها إلى جانب أمريكا لملء المقعد الشاغر الذي خلّفه غياب السوفيات، لكنّ ساستها لم يُدركوا حقيقة أنّ روسيا الاشتراكية هي غير روسيا الرأسمالية، فالأولى كانت صاحبة مبدأ وإنْ كان فاسداً، بينما الثانية مجرد دولة مجرورة تتبع الرأسمالية العالمية مهما حاولت أنْ تتمايز عنها.

لقد حاول الرئيس بوتين أنْ يجمع الروس حول الرابطة الوطنية الروسية باعتبارها البديل الحقيقي عن الفكر الشيوعي، وسعى لإظهار روسيا كإمبراطورية كبرى تُناطح أمريكا دون الالتفات إلى المبدأ، ولكنّه لم يُفلح في ذلك، فروسيا تتكون من عشرات القوميات غير الروسية، وكثير من شعوبها من أصول تركية وإسلامية ولا تمتّ بصلة للروس ولا لروسيا، وقد تراجع عدد سكان روسيا خلال العقد الماضي بحوالي ١٠ ملايين نسمة، وإذا استمرت الحال على هذا المنوال فإنّ نسبة الروس الأصليين ستتناقص بحدّة وبالتالي فمن المُتوقع أنْ تكون الأغلبية السكانية في روسيا من غير الروس.

وروسيا بعد فقدانها للمبدأ الشيوعي لم يعد لديها شيء تُقدّمه للبشرية، والرأسمالية التي عندها هي نموذج مسخ ومتخلف عن الرأسمالية الغربية، فلا تصلح للتصدير، وأمّا اقتصادها فهو في حالةٍ يُرثى له، فهي لا تملك قدرات اقتصادية مُتميزة، أو سلعاً وخدمات يحتاجها الآخرون، أو فائضاً من الأموال يُساعدها في إيجاد نفوذ سياسي لها في الدول الأخرى.

وقد أظهر تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" كيف قصمت أسعار النفط المتدنية والعقوبات الغربية ظهر الاقتصاد الروسي، ما دفع البنك الدولي في نيسان/أبريل الماضي إلى التحذير من أن معدل الفقر في روسيا يتصاعد بحدة، متوقعاً وصوله إلى ١٤,٢٪ في ٢٠١٦.

وتعتمد روسيا بشكل كبير على عائدات النفط التي تقلصت منذ بدء موجة النزول في أسعار النفط منتصف العام ٢٠١٤، ففي ٢٠١٥ شكلت صادرات النفط والغاز حوالي ٤٣٪ من إيرادات الحكومة الروسية، من جهةٍ أخرى فقد أدّت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب القرم في ٢٠١٤ إلى إلحاق الضرر بالقطاع المالي وقطاعي الطاقة والدفاع في روسيا.

وهوى الاحتياطي الروسي الذي يفترض به أن يحصن البلاد في زمن الأزمات بـ ٤٥٪ منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نتيجة العجز المتواصل الذي تسجله الحكومة، حتى إن وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف أعلن أن احتياطي البلاد يتآكل شيئا فشيئاً، محذّراً من أنه قد ينفد كلياً بحلول عام ٢٠١٧، وكشف المسؤول الروسي أن بلاده قد تلجأ إلى السحب من احتياطيات مالية أخرى كصندوق الثروة السيادي المخصص بشكل رئيسي لتغطية المعاشات، والذي تزيد قيمته عن ٧٣ مليار دولار، حيث بدأت الحكومة فعلياً باستخدام أمواله في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية وتدخلاتها لإنقاذ البنوك المحلية من الإفلاس.

أما العملة الروسية (الروبل) فقد هوت بحوالي ٥٠٪ مقابل الدولار منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، وهذا الوضع الاقتصادي الصعب أوجد ضغوطاً أثّرت على مستوى المعيشة في سائر روسيا، لأنّ الروبل الضعيف يعني تكلفة أعلى للواردات، هذا بالإضافة إلى إنفاق روسيا أموالاً إضافية على المجازر التي ارتكبتها في سوريا، فبحسب نيويورك تايمز صرفت روسيا ٤٨٢ مليون دولار حتى الآن لدعم نظام الأسد عسكرياً.

الشيء الوحيد الذي تبقّى لروسيا من أيام الاتحاد السوفياتي هو القوة العسكرية، وهو الشيء الوحيد الذي بمقدورها أنْ تُتاجر فيه، أو تستخدمه في تحقيق أهداف سياسية لها أو لغيرها كما هو حاصل في سوريا اليوم، فروسيا قبلت أنْ تكون مُتعهداً عسكرياً لأمريكا في سوريا للحفاظ على نظام الطاغية بشّار التابع لأمريكا، وهي تُدرك أنّ سوريا منطقة نفوذ أمريكي، وتُدرك بالتالي أنّها تعمل فيها لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

إن حلم روسيا بأن تعود دولة كبرى لها تأثيرها في الساحة الدولية جعلها تقبل بأنْ تعمل على تحقيق مصالح أمريكا وتنفيذ سياساتها من دون تدبر ولا تفكير، فما تقوم به روسيا من تأمين لمصالح الدولة الأولى بدلاً من تهديدها يُعتبر انتحاراً سياسياً وغباءً سياسياً في آنٍ واحد، فساسة روسيا لم يُدركوا بعد خطورة استخدام أمريكا لهم لتحقيق مصالحها، فظنّوا مخطئين أن روسيا بهذا العمل قد عادت بقوة إلى الساحة الدولية، وأنّ نجاحها في سوريا قد يفتح الباب أمامها للعمل في مناطق أخرى تابعة للنفوذ الأمريكي كليبيا واليمن ومناطق شرق آسيا، بينما أمريكا التي من طبعها أنها لا تحترم من يخدمها، لمْ تُلقِ بالاً لهذه الخدمات الروسية، فأوباما قد فرض على روسيا في أواخر حكمه المزيد من العقوبات، ووصف اقتصادها بأنّه لا يتطور، فلا يوجد ما يدل على أنّ أمريكا تحترم روسيا لفعلها هذا، بل لا يوجد ما يدل على أنّ ترامب قد يُكافئ روسيا على خدماتها لها بأكثر ممّا فعله أوباما، فأمريكا دولة مؤسسات وتعاملها مع الخارج لا يختلف بين رئيس ورئيس، فسياسات أوباما الخارجية تُمهّد لإدارة ترامب لإكمال ما لم يتمّ إنجازه.

وهكذا نجد أنّ بحث بوتين عن مجد روسيا المفقود هو نوع من البحث الأسطوري يُشبه البحث عن خاتم سليمان السحري في زمنٍ بطل فيه السحر! ■

تتمة كلمة العدد: من ينادي بالإصلاح في الأردن...

الأمن والتغيير الوزاري والتغيير في الديوان الملكي. وبعد هذه الاعتقالات والتغييرات، مررت الموازنة وأُقرت في مجلس نواب (الشعب!!) وبكل ملاحقها، بل تفتحت قريحة بعض نواب الأمة باقتراح وسائل وأساليب أخرى لم تخطر على بال الحكومة وفريقها لفرض ضرائب جديدة لرفد الموازنة في قادم الأيام.

وعلى صعيد المحيط الإقليمي والدولي؛ فالشام ما زالت المؤامرات تستعر فيها، وإن ظن النظام وأعوانه أنهم قد انتصروا بعد سقوط حلب وانطلاق مفاوضات أستانة، والتغيير في الإدارة الأمريكية ومجيء الجمهوريين للحكم برئاسة ترامب، وتهديداته وتصريحاته وخاصة فيما يتعلق بالقدس ونقل السفارة الأمريكية إليها مما يشعر النظام بالتهديد، وخاصة في موضوع الوصاية على المقدسات بعد التحركات التركية والسعودية في هذا الموضوع.

ولكل ما سبق فأي تهديد للنظام ولرأس النظام وإن كان لفظيا (المطالبة بإلغاء التعديلات الدستورية) أو كان تهديدا بالنزول للشوارع أو تجاوزاً للنظام بمخاطبة السفارات الغربية، سيجابه من قبل النظام وأجهزته بالقمع والمحاكمة والسجن، ولا أدل على ذلك ولا أبلغ من اعتقال النظام حتى لأبنائه إن تجاوزوا الخطوط الحمراء، ويبدو أن النظام يستشعر الخطر فعلياً ويخشى أن يُستغَل أي تحرك في البلاد من قوى إقليمية (إيران وسوريا) أو دولية (أمريكا) لتغيير حقيقي في بنية النظام، فقام بمغازلة الجمهوريين بالتعديلات الوزارية، وقام بعقد لقاءات مع رؤساء وزراء سابقين ابتعدوا أو أبعدوا سابقا، بالإضافة لممثلين عن اليسار وعن الحركة الإسلامية واستمع رأس النظام لملاحظاتهم وآرائهم، في محاولة لتنفيس غضب الشارع وخاصة قبيل استضافة الأردن للقمة العربية في آذار القادم، مع وعد بإدامة هذه اللقاءات ومع فعاليات مختلفة في البلد، ويظن النظام أن سياسة تكميم الأفواه والقمع والتهديد ستجنبه أو تنقذه من مستقبل مظلم بدأ يستشعر ويحس به قادما لا محالة.

مصيبة أهلنا في الأردن وفي غيرها من بلاد المسلمين، وأس الداء والبلاء هو في الأساس الذي أقيمت ووجدت عليه هذه الأنظمة، فهذه الأنظمة ومنها النظام الأردني ما وجد أصلا إلا لغاية واحدة لا غير؛ ألا وهي خدمة الغرب الكافر وتمرير وتنفيذ مخططاته، وتطبيق النظام الرأسمالي بكل سوءاته، والحيلولة دون عودة الأمة لدينها ومبعث عزتها، فالخروج للشوارع ومطالبة هذه الأنظمة بالكف عن سرقة ثروات الأمة وتسليمها وبيعها بثمن بخس لشركات الغرب بحجة الخصخصة وبحجة تشجيع الاستثمار، وإمكانية إنضاج هذه التحركات الشعبية وقيادتها لتصبح تحركات واعية تطالب بالانعتاق من الاتفاقيات مع صندوق النقد وغيره من أدوات الاستعمار الحديث، والاعتماد على ثروات البلاد واستغلالها واستثمارها بأيدي أبناء البلاد الطاهرة العفيفة وتحت قيادة سياسية واعية مخلصة تخاف الله سبحانه وتعالى وتطبق شرعه... لعمري هذا مبعث الخوف والرهبة عند هذه الأنظمة وعند أسيادهم، وهذا ما حذر منه قاضي القضاة إمام الحضرة خادم هذا النظام، عندما هدد بما حدث في سوريا وليبيا وغيرها من الدول التي شهدت حراكات شعبية ■

تتمة: المستجدات الأخيرة في القضية القبرصية

هي العامل الدولي الأقوى في قبرص، ولما منحتها الاستقلال سنة ١٩٦٠م ظلت بريطانيا رسمياً وفق المعاهدات القوةَ الدولية الوحيدة الضامنة للأوضاع القبرصية بعد أن كانت قد ضمت القوتين الإقليميتين تركيا واليونان سنة ١٩٥٥م كقوى ضامنة لقبرص، وكانت بريطانيا تريد من وراء ضم هذه القوى الإقليمية منع استغلال أمريكا عبر نفوذها في اليونان من ضم اليونان لقبرص، فوضعت العصا التركية الموالية لها آنذاك في دواليب اليونان، وظلت بريطانيا تحتفظ بقاعدتين عسكريتين في قبرص من أعظم القواعد العسكرية البريطانية في العالم، إذ تضمان ٢٤ ألف جندي وقوى بحرية وجوية كبيرة، وهما اليوم عنوانٌ كبيرٌ للاستعمار البريطاني، منهما انطلقت في حرب السويس سنة ١٩٥٤م، ومنهما شاركت بطائراتها دولة يهود حربها سنة ١٩٦٧م، وحروب بريطانيا بجانب أمريكا في غزو العراق سنوات ١٩٩١م و٢٠٠٣م، ومنهما تتجسس وتراقب المنطقة. لذلك فأمن قبرص من أمن بريطانيا حتى اليوم، واقتصادياً تستخدمها بريطانيا كذلك ملاذاً ضريبياً ضمن سلسلة الجزر النائية لجذب أموال الحكام المنهوبة وأموال الشركات الفارة من القوانين الضريبية وأموال عصابات الإجرام "المافيا" خاصة الروسية منها. لكل ذلك فإن لجزيرة قبرص مكانة خاصة لدى الإنجليز. وهكذا فقد تمكنت بريطانيا بدهائها من تجاوز كافة التدخلات الأمريكية لوراثة هذه المستعمرة المهمة من بريطانيا، وكانت اليونان هي الورقة الأمريكية الرابحة للنفاذ إلى قبرص، ولكن بريطانيا تمكنت من تجاوزها عبر تركيا وعبر عملائها في قبرص، ويمكن القول بأن قضية قبرص دولياً كانت عبر العقود القليلة الماضية مسألة صراع ساخن بين أتباع أمريكا وأتباع بريطانيا، فكانت عين أمريكا لا تبصر في قبرص إلا إخراج القواعد العسكرية البريطانية والحلول مكانها، وكانت تتخذ من مساعي الأمم المتحدة وسائل لتحقيق أغراضها. وأما بريطانيا فقد ظلت قادرة بدهائها على تجاوز العقبات الأمريكية، ونجحت في الإبقاء على قبرص منقسمة لتبرير وجود قواعدها العسكرية، ومنعت خطط أمريكا من أن تنفذ كاملة في قبرص... ثم كادت بريطانيا تحقق أهدافها بشكل نهائي في الحفاظ على قاعدتيها بمحاولة الانقلاب لإيجاد نظام في تركيا موال لها بدل النظام الحالي الموالي لأمريكا... ومع أن المحاولة فشلت لكنها دقت جرس إنذار للجانبين الأمريكي والبريطاني بالنسبة للنظام التركي ومن ثم تأثير ذلك على قضية قبرص...

رابعاً: الجوانب المتداخلة:

١- التحركات الإسلامية المؤثرة في المنطقة:

كانت الثورة السورية بمثابة عقدة العقد للسياسة الأمريكية في المنطقة، إذ لم تتمكن من القضاء على خطرها رغم طول السنين، ورغم تعدد الأدوات الأمريكية من إيران وأشياعها وروسيا وقوتها العسكرية، وتركيا ودول الخليج واتصالاتها ودعمها المالي، وجنيف والمبعوثين الدوليين، وكانت أمريكا تدرك يقيناً أنها تصارع الإسلام في سوريا، وهي تجربة جديدة للسياسة الأمريكية بهذا الحجم قد أشابت رأسها كما جاء في تصريح أوباما في مؤتمر صحفي ٢٠١٦/٨/٤ عقده عقب اجتماعه بمجلس الأمن القومي والقادة العسكريين في وزارة الدفاع الأمريكية "أنا واثق تماما بأن القسم الأكبر من الشيب في رأسي، بسبب الاجتماعات التي عقدتها بشأن سوريا..." (روسيا اليوم، ٢٠١٦/٨/٥).

لقد أخذت أمريكا والغرب التحركات الإسلامية في المنطقة مأخذ الجد، وأن نجاح المسلمين في إقامة دولتهم قد أصبح يشكل هاجساً عند أمريكا والغرب، وأن بقاء الجيش التركي "نحو ٣٠ ألفاً" في قبرص سيشكل خطورة عليهم، فهم يأخذون التحركات الإسلامية لإقامة الخلافة على محمل الجد، ووجود الجيش التركي المسلم في الجزيرة حينذاك سيكون رأس حربة يعيدها إلى أصلها بلداً إسلامياً منذ فتحها في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه... ولهذا فهم ينظرون إلى ضرورة إخراج هذا الجيش ومن ثم تسريع المفاوضات لتحقيق هذا الغرض.

٢- عامل الطاقة الجديد: منذ اكتشاف الغاز الطبيعي على سواحل فلسطين المحتلة سنة ٢٠٠٩ وبدء كيان يهود باستغلال تجاري له سنة ٢٠١٣م... ثم تطلُّع اليونان وتركيا وقبرص بجانبيها مؤخراً إلى التنقيب... كل ذلك جعل عامل الطاقة من المحركات الجديدة للأزمة القبرصية فأعطاها زخماً كثيفاً كما يلي:

أ- تشير المعطيات الفنية لحقول الغاز المكتشفة على سواحل شرق المتوسط إلى توفر كمية معقولة من الغاز، وكافية لتشكل تنويعاً لواردات الغاز لأوروبا بما يخفف بشكل ملموس تبعيتها للغاز الروسي. لقد صرّح الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادِس، ووزيرا الاتصالات والأعمال، والزراعة والموارد والبيئة، بشكل علني في مناسبات مختلفة "أن احتياطي الغاز القبرصي قد يتيح لأوروبا تنويع مصادرها بعيدًا عن روسيا". (نون بوست، ٢٠١٤/١١/١١)، (وتقوم السلطات اليونانية بالتنقيب عن النفط والغاز في حقل "ليفيتان" إلى الجنوب الشرقي من نيقوسيا، ذلك الحقل الذي يحتوي على ١,٧ مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، و١٢٢ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وكخطوة مضادة للتحرك اليوناني، وقعت أنقرة اتفاقية مع السلطات القبرصية التركية للتنقيب عن النفط في السواحل الشمالية...) (دوت مصر ٢٠١٥/٤/٢٧)

ب- تطمح كل من اليونان وقبرص اليونانية وكلاهما يعاني من أزمات اقتصادية خانقة من رفد خزينتيهما بواردات الغاز من على سواحل قبرص وعبر خط النقل اليوناني إلى أوروبا، وأن تصبح اليونان دولة عبور لغاز قبرص وكيان يهود إلى أوروبا.

ج- لكن هذه الأحلام اليونانية والقبرصية وكذلك الأوروبية تكاد تبعثرها تركيا فهي تعوق وبشكل مباشر عمليات التنقيب عن النفط والغاز على سواحل قبرص، فما أن بدأ التعاون القبرصي اليوناني مع كيان يهود في التنقيب واستغلال الطاقة في شرقي المتوسط، حتى انبرت تركيا ووقفت ضد اليونان وقبرص في عمليات التنقيب وقامت بتعزيز سيطرتها البحرية، وفي رد مباشر على عمليات التنقيب عن الطاقة أبرمت تركيا اتفاقية للتنقيب عن الطاقة مع قبرص التركية ليس فقط في المنطقة البحرية بينهما، وإنما في منطقة الجنوب بالقرب من حقل أفروديت القبرصي الجنوبي، وهددت تركيا بالحفر، مما يشعل النزاع بينهما، ولا ترى سبيلاً للتنقيب إلا بحل المسألة القبرصية وفق المشروع الأمريكي بالمفاوضات وعدم التنقيب القبرصي إلا بعد انتهاء المفاوضات... ويؤكد هذا الموقف التركي أيضاً ما أعلنه الرئيس التركي أردوغان بأن "إصرار سلطات قبرص اليونانية على التنقيب عن النفط، لا يهدف إلا لتخريب العملية التفاوضية الدائرة بين القبارصة..." (دوت مصر، ٢٠١٥/٤/٢٧)، أي أن تركيا تريد أن تجعل من التنقيب عن الغاز واستثماره مسألة مرتبطة بالحل النهائي، أي دفع الأطراف للحل، وبخاصة في الفترة الأخيرة حيث تصاعد اهتمام الأطراف بالتنقيب... وكل هذا يسارع في موضوع المفاوضات للوصول إلى حل يجعل التنقيب ممكناً دون منازعات.

خامساً: مما سبق تتبين المستجدات التي دفعت إلى السير في المفاوضات القبرصية بوتيرة أشد قوة وأكثر سرعة وهي على النحو التالي:

١- **محاولة الانقلاب العسكري في تركيا:** كان من فداحة تهديد هذه المحاولة للنفوذ الأمريكي في تركيا والمنطقة أن عقد الرئيس الأمريكي أوباما ٢٠١٦/٧/١٦ اجتماعاً طارئاً لمجلس الأمن القومي الأمريكي على إثر المحاولة، فكان هذا الاجتماع مؤشراً على الأهمية الكبرى التي توليها أمريكا لنفوذها في تركيا لما لهذا البلد من تأثير واسع في محيطه. ولما فشل الانقلاب العسكري أعلن الرئيس أردوغان حالة الطوارئ في البلاد، وأخذ يطهر الجيش والدولة من أتباع الإنجليز ولا يزال. ومن شأن عمليات التطهير هذه أن تضعف موقف إنجلترا في تركيا، وتسقط من يدهم ورقة قيادات الجيش في تركيا، والتي طالما بها تفادت تحركات أمريكا للنيل منها في قبرص... وهكذا فإن طريق أمريكا بالنسبة لحل موضوع قبرص وفق مخططاتها وبخاصة ما يعرف بخطة "عنان" للاتحاد القبرصي، هذه الطريق قد صارت سالكةً أكثر بعد عملية ملاحقة رجال الإنجليز في الجيش الذين كانوا يعطلون الحل الأمريكي في قبرص ويدعمون بريطانيا في المحافظة على استمرار القاعدتين في قبرص... وكلما ازدادت الملاحقة أصبحت المفاوضات ذات جدوى أكثر لأمريكا.

٢- **التحرك الإسلامي في المنطقة:** كما ذكرنا آنفاً فإن أمريكا والغرب يأخذون التحركات الإسلامية لإقامة الخلافة على محمل الجد، ووجود الجيش التركي المسلم في الجزيرة حينذاك سيكون رأس حربة يعيدها إلى أصلها بلداً إسلامياً منذ فتحها في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه... ولهذا فهم ينظرون إلى ضرورة إخراج هذا الجيش ومن ثم تسريع المفاوضات لتحقيق هذا الغرض...

٣- **عامل الطاقة الجديد:** إن النظر في هذا العامل الجديد المتصاعد يبين أنه يشكل من الناحية الاقتصادية عاملاً مؤثراً في تسريع الحل لأزمة قبرص، وإزالة ما يعوق هذا المشروع الاقتصادي الواعد، ومن ثم فإن كافة أطراف الأزمة القبرصية قد صارت مصلحتها تقتضي إيجاد حل للأزمة القبرصية والاتفاق على الحصص الاقتصادية البحرية وخطوط نقل الغاز، ومن ثم المسارعة في المفاوضات بشكل أكثر جدية...

سادساً: بتأثير هذه العوامل فقد اندفعت الأطراف بنشاط مع نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي ٢٠١٧ على النحو التالي:

أ- أجريت الجولة الأولى من المفاوضات القبرصية بمدينة مونت بيليرين السويسرية في ٧-١١ تشرين ثانٍ/نوفمبر ٢٠١٦، فيما الجولة الثانية أجريت في المدينة نفسها في ٢٠-٢١ من الشهر ذاته تشرين ثان ٢٠١٦. ولم تنجح الجولتان في تحقيق شيء.

ب- وأجريت الجولة الثالثة من المفاوضات القبرصية الرامية لإيجاد حل سياسي بالجزيرة، في مدينة جنيف السويسرية، في ٠٩ كانون ثانٍ/يناير الجاري برعاية الأمم المتحدة. وتمحورت المفاوضات حول ٦ عناوين هي "المشكلة الاقتصادية لقبرص، والاتحاد الأوروبي، والملكية، والهجرة ومشاركة السلطة، والأراضي والأمن، والضمانات".

ج- وفي ٢٠١٧/١/١٠ عقد اجتماع آخر للأطراف المعنية بالقضية القبرصية في جنيف وهو على مستوى دبلوماسي رفيع بحضور رئيس الجمهورية القبرصية التركية مصطفى أكينجي، ورئيس الجمهورية القبرصية اليونانية نيكوس أناستاسيدس...

د- اختتمت في ٢٠١٧/١/١٢ في مقر الأمم المتحدة في جنيف المباحثات القبرصية بين زعيم القبارصة الأتراك مصطفى أكينجي ونظيره القبرصي اليوناني نيكوس أناستاسيادس. وقال موفد الأمم المتحدة إلى قبرص أسبن بارث أيدي أجرينا مباحثات بناءة خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأضاف أنه تم حل الكثير من المشاكل التي ظلت عالقة لفترة طويلة، وأن التقدم أصبح أسرع، بحسب وصفه.

هـ- صرح الرئيس القبرصي: (بدوره قال رئيس قبرص في مؤتمر صحفي، الجمعة، إن الحوار السياسي حقق لأول مرة تقدما جسيما، إذ بدأت المناقشة تدور حول المسائل الجوهرية فعلا...) (روسيا اليوم، ٢٠١٧/١/١٣)

و- ثم عقدت جولتا ١٨-٢٠/١/٢٠١٧ وصدر بعد ذلك بيان ختامي جاء فيه:

(... وأفاد المستشار الخاص المعني بقبرص للأمين العام للأمم المتحدة اسبن بارث ايدي، أنه أتمت مجموعات العمل أعمالها التي ناقشت فيها موضوع الضمانات بنجاح. وأفيد أنه ناقشت مجموعات العمل موضوعي الأمن والضمانات بكل أبعادهما... ويمكننا القول بأنه تم تصوير موضوع الأمن والضمانات كأعمال تحضيرية فنية للمرحلة التالية بعد ٤ اجتماعات استمرت لمدة يومين... وجدير بالذكر أن الأطراف قد اتفقوا على عقد قمة سيتم تمثيل الأطراف من قبل المستويات العليا في المرحلة القادمة، مما يعني أنه ستستمر المرحلة الثالثة من مفاوضات جنيف بقمة سيشترك فيها رؤساء وزراء خمس دول. هذا ويتوقع أن يُناقش رئيس الجمهورية التركية القبرصية الشمالية مصطفى أكينجي والزعيم الرومي نيكوس أناستاسيادس، الموضوعات المتعلقة بالجلسة السياسية للمؤتمر الخماسي، من خلال اجتماع سيعقدانه في ٢٦ من شهر كانون الثاني/يناير الجاري في نيقوسيا... ومثل وفداً يرأسه نائب وكيل وزارة الخارجية السفير أحمد مختار غون، تركيا في المؤتمر، في حين مثل وفداً يرأسه المفاوض أوزديل نامي، الشطر التركي للجزيرة. وغادر نائب رئيس الوزراء طوغرول توركش إلى جنيف للتزود بمعلومات حول أعمال مجموعة العمل الموجودة في جنيف ضمن إطار مفاوضات قبرص. وتتكون مفاوضات قبرص من ٦ عناوين رئيسية هي: الاقتصاد والاتحاد الأوروبي والملكية والإدارة وتقاسم السلطة والأراضي والأمن والضمانات...) (TRT عربي، ٢٠١٧/١/٢٠).

سابعاً: أما بالنسبة للحل المتوقع الذي تسعى إليه أمريكا والنظام التركي الموالي لها: فالراجح أن يكون على شكل دولة اتحادية في قبرص كخطوة أولى لتقوم هذه الدولة عن طريق الأمم المتحدة وبدعم من أمريكا بإزالة القاعدتين البريطانيتين في قبرص، وهو الهدف الأساس لموجة المفاوضات القبرصية التي بدأت بشكل فعلي مع بداية هذا العام، وهذا الحل يتطلب إلغاء الدول الضامنة: (بريطانيا، وتركيا، واليونان) ما يترتب عليه انسحاب الجيش التركي والجنود اليونان، وبطبيعة الحال وفي الدرجة الأهم القاعدتين البريطانيتين.

ولكن هناك بعض المعوقات لهذا الحل، منها ما هي معوقات فعلية مؤثرة ليس من السهل التغلب عليها في وقت قصير... ومنها معوقات ثانوية أقل تأثيراً مقصود منها التبرير لأغراض معينة ومن ثم يمكن التغلب عليها...

• أما المعوقات الأساسية المؤثرة فهي انسحاب بريطانيا من قاعدتيها الموجودتين في الجزيرة وهما (أكروتيري ودكليا)، حيث تقع قاعدة أكروتيري في جنوب غرب قبرص، بينما تقع قاعدة دكليا في شرقها، فإن القاعدتين بالنسبة إلى بريطانيا هما من الأهمية بمكان فهما قطب الرحى، وهي لن تدخر وسعاً في تعطيل الحل الذي يمكن أن يمنع بقاءها فيهما... وقد تحاول تأجيله أو عرقلته بأساليب المراوغة كأن تشترط لقبول الحل الأمريكي أن تبقى في القاعدتين، وهي لا شك تدرك الصعوبة البالغة في قبول أمريكا لذلك، وبخاصة وأن بريطانيا قد فقدت الكثير من أدوات التأثير داخل تركيا، ومن ثم في قبرص على أثر عمليات التطهير الأخيرة التي قام بها أردوغان في الجيش وباقي أجهزة الدولة.

• وأما المعوقات الأخرى فهي الناحية المعنوية لسحب الجيش التركي من قبرص، وذلك لأن الحل الأمريكي يقضي بهذا الانسحاب، كخطوة تمهيدية لإحراج بريطانيا في إزالة قاعدتيها على اعتبار أن الدولة الجديدة لقبرص لا يصح أن يوجد فيها قوات منفصلة عن كيان الدولة، وذلك لأن القاعدتين البريطانيتين في قبرص هما من الناحية العملية خارج سلطة الدولة القبرصية، حتى إن التقارير كانت تقول بأن قبرص مكونة من أربعة أقاليم: (قبرص الشمالية، والمنطقة المحايدة في الوسط، وقبرص الجنوبية، والقاعدتان البريطانيتان)، وبريطانيا في الوقت الحالي تريد أن يستمر هذا الوضع المتوتر المنقسم ليكون مبرراً لاستمرار القاعدتين، ولذلك فإن إيجاد دولة واحدة في قبرص أو اتحادية كمشروع حل أمريكي هو خطوة تمهيدية لإزالة القاعدتين العسكريتين، ومن هنا كانت التصريحات حول إلغاء الدول الضامنة ومن ثم نفوذها هي تصريحات لافتة للنظر في مفاوضات بداية العام الحالي، فقد صرح الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسياديس: (من الضروري انسحاب القوات التركية من قبرص، للتوصل إلى حل ينهي عقودا من الانقسام في الجزيرة. وقال أناستاسياديس للصحافيين في جنيف إن "علينا الاتفاق على انسحاب الجيش التركي" البالغ تعداده في قبرص نحو ٣٠ ألف جندي.") (بي بي سي، ٢٠١٧/١/١٣). أما ما جاء على لسان أردوغان رداً عليه بقوله بعد صلاة الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير: (لا يجوز أن تتوقع اليونان حلا لقضية الجزيرة دون دور تركي كالدول الضامنة. تركيا ستبقى في قبرص. وإمكانية مغادرة العسكريين الأتراك لقبرص غير واردة على الإطلاق...) (روسيا اليوم، ٢٠١٧/١/١٣)، فإن هذا الموقف التركي ليس موقفاً صادقاً، وإنما هو من باب "الرفض للقبول"! وتصريحه اللاحق في اليوم نفسه يبطل تصريحه السابق، إذ نقلت عنه رويترز في اليوم نفسه قوله (وقال إردوغان "من المستحيل انسحاب الجنود الأتراك بالكامل وسبق أن ناقشنا ذلك. إذا كان مثل هذا الأمر موضع بحث فينبغي أن يسحب الجانبان جنودهما من هناك". ولليونان كتيبة مؤلفة من نحو ١١٠٠ جندي في قبرص. ويقول إردوغان إن هناك خطة لإبقاء ٦٥٠ جنديا تركيا و٩٥٠ جنديا يونانيا في الجزيرة بعد التسوية...) (٢٠١٧/١/١٣)، فهو إذن يوافق على الانسحاب بهذه المقايضة غير المتكافئة! ويؤكد ذلك كلام زعيم القبارصة الأتراك الذي نقلت عنه رويترز في اليوم ذاته، أي ٢٠١٧/١/١٣ (قال زعيم القبارصة الأتراك مصطفى أكينجي يوم الجمعة "إنه ينبغي ألا تكون هناك محظورات في محادثات تستضيفها الأمم المتحدة لتوحيد قبرص" وأضاف "إذا قلنا أن هذه القضايا من المحظورات وأننا لا نستطيع حتى مناقشتها وأن كل شيء يجب أن يبقى كما هو فلن يؤدي هذا أيضا إلى النجاح.") ولذلك فإن هذه التصريحات هي ليست حقيقية وإنما لإيجاد أجواء في المفاوضات تسمح ببحث موضوع انسحاب القوى العسكرية من الجزيرة كمدخل لبحث موضوع القاعدتين.

• **والخلاصة أن المفاوضات هذه المرة أكثر جدية من سابقاتها، وتريد منها أمريكا إيجاد وضع اتحادي في الجزيرة يقود إلى نزع القاعدتين من السيادة البريطانية... وأما بريطانيا فتريد استمرار الوضع القائم لتبقى مسيطرة على القاعدتين ولا يضرها أي حل آخر إن بقيت محتفظة بالقاعدتين.**

ثامناً: أما الحل الصحيح الذي يأمر به الإسلام لمشكلة قبرص: فهو أن تضم كلها إلى تركيا، فقبرص بلد إسلامي، ويجب أن يُلحق بأصله تركيا، فإن جزيرة قبرص هي جزيرة إسلامية فتحها المسلمون على عهد سيدنا عثمان الخليفة الراشد الثالث. وقام الصليبيون الأوروبيون باحتلالها في حروبهم الصليبية الأولى التي شنوها على البلاد الإسلامية ولكن حررها المسلمون فيما بعد وأعادوها إلى أصلها بلاد المسلمين. وخضعت لحكم الدولة العثمانية كسائر بلاد المسلمين لأن الخلافة انتقلت إليهم. وأعلن الإنجليز سيطرتهم الرسمية عليها في الحرب العالمية الأولى وأعلنوا ضمها لبريطانيا، وهو ضم باطل وعدوان غاشم لا قيمة له ولا وزن، فالمسلمون في تركيا وغير تركيا يعتبرون قبرص جزءا من أراضيهم يجب أن تعود كاملة إلى ديار الإسلام... هذا هو الحل الصحيح لقبرص بأن تعود لأصلها بلداً إسلامياً، فقد فتحها والي الشام معاوية بن أبي سفيان بعد أن أذن له الخليفة عثمان رضي الله عنه سنة ٢٨ للهجرة، وكانت من الغزوات البحرية الأولى للمسلمين، وقد شارك في غزوها لفيف من صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، منهم أبو ذر وعبادة بن الصامت ومعه زوجته أم حرام وأبو الدرداء وشداد بن أوس رضي الله عنهم، ولا يزال قبر الصحابية الجليلة أم حرام من المزارات في قبرص، حيث كان فتحها هزيمة نكراء للدولة البيزنطية وامبراطورها من ناحية، ومن ناحية ثانية تدشيناً لعصر الأسطول البحري الإسلامي الذي تعاظم بعد تلك الغزوة الظافرة...

هذا هو الحل وهو الحق ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾، وليس الحل هو الذي تخطط له أمريكا أو بريطانيا، وبعبارة أخرى ليس الحل أن تصبح في قبرص دولتان، سواء أضمت إحداهما لتركيا والأخرى لليونان أم لم تُضما، ولا أن تكون قبرص دولة اتحادية منهما يحكمها الروم، ولا أن تكون دولة واحدة يحكمها الروم كذلك، فإن أي بلد إسلامي لا يصح أن يُترك للكفار سلطان عليه ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾... إن قبرص ستعود بإذن الله كما كانت بلداً إسلامياً، فالأيام دول، وقد تداولت أياد كثر على قبرص، ولكن العاقبة تكون دائماً للمتقين ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■

الرابع والعشرون من ربيع الثاني ١٤٣٨هـ

٢٠١٧/١/٢٢م

في ذكرى انطلاقتها السادسة
محطات من عمر ثورة تونس

بقلم: المهندس محمد ياسين صميدة*

لم يكن يوم ١٤ كانون الثاني/يناير الموافق للذكرى السادسة للثورة في تونس لهذه السنة مميزا أو حتى شبيها بأيام الذكرى التي تلته، حيث كان الحضور الشعبي متواضعا، واقتصرت الفعاليات على تجمعات حزبية اتسم بعضها برفع الشعارات السياسية وأخرى نصبت منصات موسيقية. أما الولايات الأخرى فقد غابت عنها مظاهر الاحتفاء بذكرى الثورة تماما ولم تشهد إلا بعض الاحتجاجات والمسيرات التي عبرت عن غضبها من الأوضاع الإنسانية وغياب الدولة عن إيجاد حلول حقيقية لهم.

فبعد ست سنوات على الثورة التي انطلقت من تونس ومرت عبر مصر وليبيا والشام واليمن ووصل صداها إلى وول ستريت حيث تم رفع نفس الشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، ورغم فرار بن علي وسقوط عائلته وحل حزب التجمع إلا أن الحال لم تتغير كثيرا؛ فظلت نفس السياسات قائمة، بل تعمقت العديد من المظاهر الفاسدة في السلوك السياسي عند الحكام والنخب.

المرحلة التأسيسية والدستور:

شهدت مرحلة ما بعد المخلوع مواصلة أبرز رجاله في إدارة الحكم، ورغم أن الاحتجاجات الشعبية ضدهم لم تهدأ بل تطورت إلى اعتصامات مهمة إلا أنهم ظلوا يغيرون الوجوه، في الوقت الذي انطلقت لجان وهيئات أخرى تضع المراسيم القانونية وتحضر للفترة الانتقالية وصولا إلى انتخابات المجلس التأسيسي، بعد وضع قانون انتخابي يعطي أطرافا سياسية ليست لها شعبية تمثيلا في المجلس، ويمنع الأغلبية من الهيمنة المطلقة، انطلقت جلسات وضع الدستور الجديد بنقاشات كبيرة عن مصادر التشريع وأسسه وتوجهه، خاصة بعد أن مثل حزب النهضة أغلبية في المجلس وهو الذي كان يعرف حينها بتوجهه الإسلامي، عرفت خلالها البلاد تحركات شعبية عدة مطالبة بتطبيق الشريعة وشهد يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ مسيرات من شمال البلاد إلى جنوبها ترفع نفس الشعار.

من جهة أخرى حاولت بعض الأطراف العلمانية لم شملها وقامت ببعض التحركات إلا أنها لم تكن ذات شعبية حقيقية رغم نفخ وسائل الإعلام فيها، ليقف الجدل داخل قبة التأسيسي بعد إعلان رئيس الحركة أن الشريعة لن تضمّن في الدستور والاكتفاء بأن تونس دولة دينها الإسلام ولكن في الوقت نفسه مدنية نظامها ديمقراطي يفصل الدين عن السياسة، ثم تواصل الجدل في نقاط أخرى على غرار تضمين حرية (الضمير)، وعدم تضمين رفض التطبيع مع كيان يهود. لكن الأبرز في كتابة الدستور الذي وضع النظام السياسي في تونس والهيئات التأسيسية والدستورية، أنه شهد تدخلا أجنبيا كبيرا؛ فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لم يغب يوما عن تأطير جلساته ومناقشاته، كما كان حضور خبراء دوليين في القانون الدستوري واضحا جدا ومؤثرا كثيرا، فنوح فيلدمان المعروف بوضع بصماته على دستوري أفغانستان والعراق تم ضبطه وهو يحاور نوابا في أروقة المجلس، ومن جهة أخرى كانت توصيات الخبير ستيفن برابر التي وجهها في جلسة مع النواب عبر الأقمار الاصطناعية من جامعة بوسطن والذي شدد على أن تكون الصياغة عامة قابلة لتأويلات عدة.

الاغتيالات السياسية قادت إلى التوافق المزعوم:

الاغتيالات السياسية كان لها شأن كبير في تحريف مسار الثورة فقد استغلتها أطراف لفرض سياساتهم وإدخال البلاد في نسق التوافقات بعد أن استطاعوا أن يجبروا حركة النهضة على التنازل عن الحكم والتنازل حتى عن خياراتها السياسية، ودخلوا في متاهات الحوار السياسي الذي أسس للانتخابات الثانية في الوقت الذي كانت حكومة المهدي جمعة تسير بأجندات التفريط والارتهان للسفارات والمنظمات الدولية الاستعمارية.

الدول والمنظمات الاستعمارية فرضت أجنداتها:

لم تغب تدخلات دول استعمارية أبرزها بريطانيا ثم فرنسا وألمانيا وأمريكا عن التأثير في مسارات الواقع السياسي في تونس واستغلت ضعف الحكومات وتوق السياسيين للحكم الذي أصبحت منهجيته عندهم تقتصر على الاتكال على السفارات، فكان لتلك الدول القدرة على النفاذ المباشر لوزارات السيادة وفرض اتفاقيات عسكرية وأمنية تجعلها تتحكم فيها بدقة، وكانت المنظمات الدولية وخاصة المالية أبرز مؤثر في تشكيل الحكومات ووضع ميزانيات الدولة وفرض الإجراءات المالية، فمبعوثو كريستين لاغارد رئيسة صندوق النقد الدولي كانوا وما زالوا هم الذين يفرضون القروض لسد العجز ومن ثم يضعون شروطا أغلبها لا علاقة له بالناحية المادية كتقنين المثلية وتمرير قانون سيداو.

(الإرهاب) أجندة دولية واستثمار محلي:

لم يكن الواقع السياسي في تونس معزولا عن الواقع الدولي وخاصة الذي تشهده البلدان التي اخترقتها أجندة (الإرهاب)، وقد حاولت النخبة السياسية من خلال الاستعانة بأجهزة الإعلام تحويل الواقع الثوري إلى واقع يناهض (الإرهاب) لا في أصله بل في شكله، إذ حاولت مرارا ربطه بالمساجد والكتاتيب القرآنية وبـ"الإسلام السياسي"، وسعوا إلى ربط كل مطلب بتحكيم الإسلام بصفة (الإرهاب)، إلا أنهم فشلوا في ذلك شعبيا ولكن نجحوا في إخضاع أطراف سياسية وجعلوها تتكلم بالأسلوب نفسه والخطابات السطحية ذاتها، فلا أحد يشير إلى مخططات أمريكا في المنطقة، ولا أحد يتحدث عن أصل الحرب على (الإرهاب) التي أعلنها جورج بوش بعد غزوه للعراق.

حزب التحرير في سياق الثورة والوعي الشعبي:

بعد ست سنوات من الثورة ورغم محاولات المغرضين التي تسعى إلى تشويهه وربطه بالسلفية في بادئ الأمر ثم بتنظيم الدولة، برز حزب التحرير بأعماله الشعبية وشعاراته، وخوضه في القضايا الحقيقية، برز أسلوبه في الخطاب وتميزه عن باقي الطيف السياسي في تونس، أثار الانتباه تارة والاستغراب تارة أخرى، ولكن ظل مع خيارات الحق والحقوق، وخاض صراعاته بمبدئيته ووعيه، ليجعله وعيا يؤثر ويحرك في الشعب العزم على مواصلة الثورة والوصول بها إلى بر الأمان، خاصة مع تواصل انهيار الثقة في المتداولين على الحكم وفي سياساتهم ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

منتدى دافوس الاقتصادي ٢٠١٧:
العولمة وصراع العمالقة

بقلم: الدكتور محمد ملكاوي

قبل عام بالضبط كتبنا من على هذا المنبر "انتهت أعمال منتدى دافوس بعد أن بحثت قضايا وأزمات دولية شائكة مثل الهجرة القسرية وانهيار الدول والأنظمة والصراعات والنزاعات الدولية والبطالة العمالية وأزمة الطعام". مر عام كامل ولم يطرأ حل لأي من القضايا والأزمات التي تم بحثها، فالفقر قد زادت معدلاته، وعامل الأسعار في العالم قد تفاقم، وزاد عدد لاجئي سوريا عن الخمسة ملايين في شتى أنحاء المعمورة. ويجتمع أرباب المال والسياسة اليوم وهم أنفسهم من يقود العالم باتجاه الهاوية والانهيار السريع، وأضافوا للأزمات المستعصية مشاكل جديدة تزيد العالم تهديدا وتودي بحياة الملايين من الناس بين الجوع والمرض والقتل والتعذيب والتشريد. لم يكن منتدى دافوس يوما ما منذ أن تأسس إلا أداة من أدوات السيطرة المالية والحفاظ على مصالح الكبار على حساب المستضعفين والفقراء. فمنذ عام ١٩٧١ حيث أسس الاقتصادي اليهودي كلاوس شواب المنتدى، ودافوس لا يعدو كونه ميزان حرارة يقيس مدى خضوع العالم بأسره للمؤسسة المالية التي تتحكم بها كبرى الشركات والبنوك العالمية، إضافة إلى تقديم جرعات المورفين للشعوب المنهكة بالفقر والجوع بانتظار حل سحري ليس له وجود. وليس من قبيل المصادفة أن منتدى دافوس قد نشأ بالتزامن مع إلغاء اتفاقية بريتون وودز من قبل أمريكا والتي حل بموجبها الدولار محل الذهب وأصبح هو معامل السيطرة المالية الأمريكية ومفتاح العولمة الرأسمالية.

ومنتدى ٢٠١٧ الذي انعقد في سويسرا في الفترة ١٨-٢٠ كانون الثاني ٢٠١٧، هو حلقة جديدة في سلسلة الهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد والثروات العالمية من خلال أزمات يتصارع فيها الكبار على السيطرة على مقدرات العالم وليس للشعوب الفقيرة فيه أو منه أي حظ.

ومن المؤكد أن مقدرة المؤسسات العالمية المالية على الاستمرار بالتحكم في مقدرات الشعوب بدأت تضعف شيئا فشيئا، وأن فشلا ذريعا بات يتهددها وذلك لأن النظام الاقتصادي الذي تستعمله هذه المؤسسات قد نخره الفساد وبدأت تبرز عوراته في كل ناحية من نواحيه. فقد كتب ستيفن فيدلر في صحيفة وول ستريت جورنال أن النظام الاقتصادي العالمي يترنح بعد التطورات الأخيرة في أوروبا والولايات المتحدة (قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة)، وأن هناك خطرا على مسيرة التكامل الاقتصادي العالمي التي انطلقت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأوضح أن نظام العولمة الذي تميز بالتدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال يواجه الآن اختبارا حرجا، لأنه رغم تعظيمه للثروات فقد فشل في انتشال فئات واسعة من قاع الفقر، وخلق مشاعر لدى قطاعات كبيرة في الغرب بانعدام المساواة وبالاغتراب عن الأنظمة التي لم تحقق لها الرفاه المنشود. كما أظهر مقياس "إيدلمان" السنوي للثقة الذي صدرت نتائجه قبيل بدء اجتماعات دافوس أن غالبية الشعوب ترى أن النظم الاقتصادية والسياسية خذلتها.

ولعل أغرب ما جرى في منتدى دافوس الأخير هو دفاع رئيس الصين شي جين بينغ عن نظام العولمة بقوله "يجب العمل على إنقاذ نظام العولمة". وإنه وإن كان تصريح شي جين بينغ يحتوي نقدا لتصريحات ترامب ضد العولمة، إلا أنه يحتوي أيضا على مفارقة مهمة، كونها تأتي من زعيم دولة لا تزال تدين بالاشتراكية ذات الطابع الصيني الفريد. ما يعني أن العولمة التي جاءت بها الرأسمالية لتخدم مصالحها أصبح من الممكن أن تخدم غيرها، ما جعل خبراء اقتصاديين يحذرون من مخاطر اندلاع حرب تجارية بين بكين وواشنطن. لقد أصبحت الصين بسبب جشع الرأسماليين وبحثهم عن زيادة أرباحهم بشتى الوسائل، أصبحت من أكثر الدول استقطابا لرؤوس الأموال العالمية التي أدت إلى إنشاء مصانع كل شيء وحولت أمريكا وأوروبا إلى سوق عظيم لكل ما يتم إنتاجه في الصين.

إن رؤية ترامب المتمثلة بحرمان الصين من أهم عامل من عوامل قوتها وهي تدفق الأموال عليها للإنتاج ثم من خلال التصدير لمنتجاتها للأسواق الأمريكية والأوروبية ظاهرها قوة لأمريكا وباطنها دمار لمبدئها. فإعادة الأموال والأعمال من الصين لأمريكا من شأنه أن يساعد في استقرار اقتصاد أمريكا ولو جزئيا بعد معاناة دامت أكثر من ١٠ سنين. ولكن هذا لا يتم دون حدوث هزة مالية اقتصادية عظيمة قد تطيح بالنظام العالمي كما ورد على لسان نائب رئيس وزراء بلجيكا الذي قال إن التغيير في قواعد العولمة شيء مخيف جدا. ثم إن الانقلاب على عمود من أعمدة النظام الرأسمالي من شأنه أن يهدم بنية النظام نفسه، والذي هو سبب قوة أمريكا وأوروبا. ومن هنا فقد جاء تحذير مديرة البنك الدولي كريستينا لاجارد بقولها "من الخطأ الفادح أن ندير أظهرنا للعولمة". كما حذر الاقتصادي الشهير نوريل روبيني بأن الدول الكبرى إن لم تتعاون فيما بينها فسوف تنشأ نزاعات خطيرة في المجالات التجارية والنقدية والمالية".

والحقيقة أن نظام العولمة الرأسمالي قد أوصل العالم إلى أزمة حقيقية. فأموال الشركات عابرة القارات تضاعفت مئات المرات وتمكنت هذه الشركات من تكديس الثروات وجنيها من مختلف أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه زاد فقر الشعوب، وزاد إحساسها بالظلم والقهر والذي قد ينفجر في أي لحظة كما حصل في ثورات الدول العربية، ما يهدد بزلزلة النظام الدولي القائم على استغلال الشعوب ونهب ثرواتها. ثم إن هذا النظام قد مكن دولة مثل الصين وهي من خارج معسكر الرأسمالية أن تبلغ من القوة المالية والاقتصادية ما أصبح يشكل خطرا على النظام الغربي الرأسمالي برمته. وليس من المستبعد أن تبرز دول أخرى بسبب العولمة تسبب تحديا للدول المالية الكبرى كالهند والبرازيل وتركيا. وليس من المستبعد أن تتخذ أمريكا خاصة وعلى رأسها إدارة ترامب ومستشاروه إجراءات في غاية الخطورة على السلم والأمن الدوليين ومستقبل النظام الدولي.

ومن هنا فإن العولمة التي اخترعتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية قد أوصلت العالم إلى حافة الهاوية. وصدق فيهم قوله تعالى ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ■

وهو يغادر البيت الأبيض أهم معالم سياسة أوباما نحو الثورة ضد نظام الأسد

نشرت (مجلة الوعي) في عددها ٣٦٢ - السنة الواحدة والثلاثون – ربيع الأول ١٤٣٨هـ – كانون الأول ٢٠١٦م، الخبر التالي: "نشر موقع بلدي نيوز مقالًا لافتًا للكاتب تركي مصطفى حدد فيه أهم معالم سياسة أوباما نحو الثورة ضد نظام الأسد أجملها في عدة نقاط: أولًا: تحويل مسار الثورة السورية، فقد عمدت إدارة الرئيس أوباما على تحويل مسار الثورة السورية من المطالبة بإسقاط نظام الأسد إلى حرب أهلية طائفية وعناوين أخرى مرتبطة بمحاربة الإرهاب، وإدخال الشعب السوري في حالة من الفوضى والاضطراب بغية إعادة إنتاج نظام الأسد وفق رؤية إدارة أوباما وسعيها الدبلوماسي الحثيث في الوصول إلى نتيجة مفادها استحالة الحسم العسكري لكل من طرفي الصراع في سوريا، ولذلك اتجهت إلى جنيف لإيجاد صيغة حل سياسي هو بمثابة ذر الرماد في العيون. ثانيًا: تنصيب واجهة سياسية لا تمثل الثورة السورية: أخطر ما أقدمت عليه إدارة أوباما، العبث ببنية الثورة السورية من خلال تشكيل جسم سياسي تحت مسميات وطنية (المجلس الوطني، ائتلاف قوى الثورة). وهم مجموعة أشخاص يتحدر غالبيتهم من انتماءات قومية ومذهبية وعشائرية ومناطقية ذات ولاءات متباينة لأمريكا ولدول الخليج، بل إن بعضهم يوالي نظام الأسد نفسه وقد عاد بعضهم إلى مناطق سيطرة الأسد مثل (ميس كريدي، وباسل كويفي وغيرهم). ثالثًا: تهميش الأكثرية الثائرة وتفضيل الأقلية الحاكمة: عمدت إدارة أوباما إلى تهميش المكون (العربي السني) وذلك بإبعادهم عن مركز القرار والتأثير، والتركيز الإعلامي على التقسيم الطائفي والعرقي مع تجاهل جرائم نظام الأسد ومليشياته الطائفية، ودعم الوحدات الكردية المرتبطة بنظام الأسد. بل إن إدارة أوباما تبنت صراحة حمايتها للطائفة العلوية، حيث جاء ذلك على لسان روبرت فورد السفير الأمريكي في سوريا الذي صرح لمجموعة من أعضاء الائتلاف السوري: "لا تتوقعوا أن الولايات المتحدة ستتخلى عن الطائفة العلوية، بل هي خط أحمر". رابعًا: صفقة الكيماوي والتغاضي عن ترسانة الكلور: من أول أهداف إدارة أوباما العمل على التخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية، السلاح الرادع لـ(إسرائيل) النووية. خامسًا: العمل مع إيران على تشويه الثورة وتغيير اتجاه الصراع في المنطقة حيث عملت إدارة الرئيس أوباما بالتوافق مع إيران على تشويه الثورة السورية، وتغيير اتجاه الصراع ضد كيان يهود إلى صراع طائفي وحرب قومية (عربية، فارسية، كردية)، وذلك بدعم إيران لفرض نفوذها على المنطقة ما دامت تنفذ الأجندات الأمريكية، وإشعال المنطقة بصراعات يومية".

بل لم يشهد العالم شرا مثل أمريكا المجرمة

دونالد ترامب من مقر CIA: لم يشهد العالم شراً مثل "داعش"

أدلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتصريحات في مقر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، مؤكداً عزمه على محاربة تنظيم "داعش" الذي تعهد في خطاب تنصيبه بأنه "سيزيله من الوجود". وقال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب: "نتجه لفعل أشياء عظيمة، سنحقق إنجازات عظيمة، فنحن نحارب كل هذه الحروب لفترة دامت أطول من أي حروب مضت وقاتلنا أكثر من أي وقت مضى. لم نستخدم كل إمكانياتنا التي نملكها، قمنا بضبط النفس. علينا أن نتخلص من تنظيم داعش، علينا إزالة داعش، والإرهاب الإسلامي المتطرف... ليس لدينا أي خيار آخر، وكما قلت أمس لا بد لنا من إزالته من على وجه الأرض، هذا هو الشر، هذا هو الشر". "يمكنني أن أتفهم الجانب الآخر، يمكن أن تكون هناك حروب بين الدول، ولكن هذا (تنظيم داعش) شيء لا يمكن لأحد أن يفهمه. هذا مستوى من الشر لم نشهد مثله من قبل... وحان الوقت لننهيه" (سي إن إن العربية)

الرايـة: **إنه من نافلة القول، وما بات يدركه القاصي والداني، والصغير قبل الكبير، بعد أن لم يعد هناك شبر في العالم، إلا وطالته يد الغدر والإجرام الأمريكية؛ أن أمريكا هي أم الإرهاب وصانعته، وأن العالم لم يشهد شرا مثلها، بل إن تنظيم الدولة وغيره من التنظيمات التي توصم (بالإرهاب) و(التطرف) ما كان ليكون لها وجود، لولا الظلم والبطش والإجرام الذي تقترفه أمريكا والغرب، وأدواتهم ضد المسلمين.**